العرب
الأربعاء 2020/03/11
السنة 42 العدد 11643

تصعيد نفطي سعودي روسي يقود إلى الهاوية

موسكو تلوح بالتحدي وبإمكانية التفاهم مع منظمة أوبك

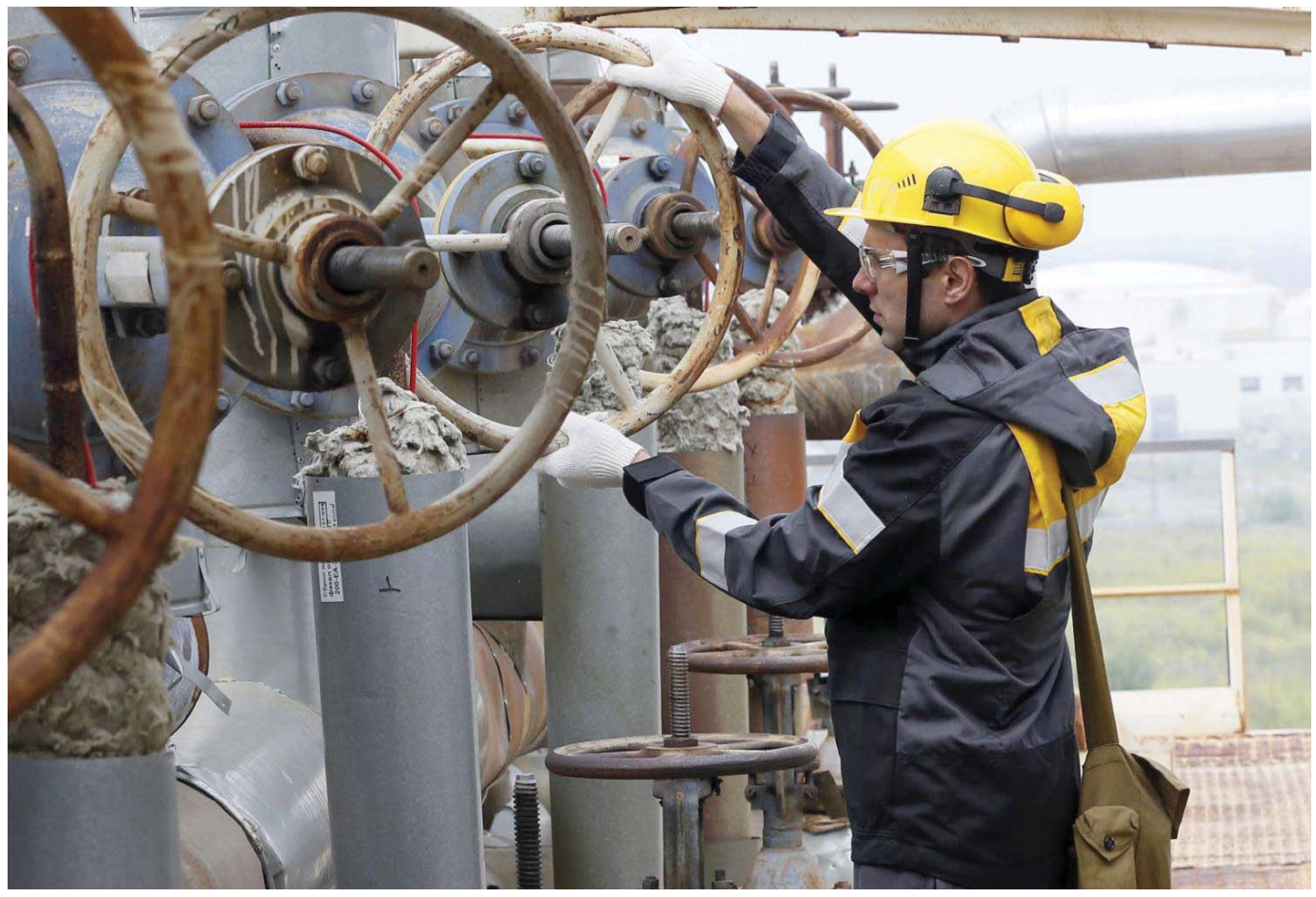

سباق لإغراق الأسواق

بلغ التصعيد بشأن سياسة إنتاج النفط بين السعودية وروسيا حافة الهاوية أمس بإعلان الرياض عزمها ضخ النفط بالطاقة القصوى ورد روسيا بخطط لزيادة الإنتاج، لكن الصورة لم تكن قاتمة بالكامل بعد إشارات إلى أن موسكو لا تستبعد بالمطلق إمكانية التفاهم مع منظمة أوبك.

لندن - فتحت السعودية نيران التصعيد في أسواق النفط بإعلانها أمس أنها ستزيد إمداداتها إلى مستويات قياسية في أبريل المقبل، بعد اتساع خلافها مع موسكو بشأن سياسات الإنتاج في تحالف أوبك+،

الأمير عبدالعزيز بن سلمان

لا مبرر لعقد اجتماعات تظهر فشلنا في القيام بما هو مطلوب وتبني الإجراءات الضرورية

وبدا أنها ترفض مفاتحات روسية لإجراء محادثات جديدة.

وأدى الصدام بين عملاقي النفط إلى فقدان أسعار النفط لنحو ثلث قيمتها الإثنين، ونشر حالة ذعر في أسواق المال، فاقمت مخاوفها من تداعيات تفشي فايروس كورونا، لتتكبد أكبر خسائرها اليومية منذ الأزمة المالية العالمية قبل 12 عاما.

وقال أمين الناصر الرئيس التنفيذي لأرامكو إن السعودية سترفع الإمدادات إلى 12.3 مليون برميل يوميا في أبريل القادم للزبائن داخل البلاد وخارجها.

وسرعان ما رد وزير الطاقة الروسي ألكسندر نوفاك بالقول إن كل قيود الإنتاج المرتبطة بالاتفاق مع أوبك ستُرفع اعتبارا من مطلع أبريل المقبل، الأمر الذي يضع البلدين في حرب مفتوحة على الحصص في السوق.

وأكد أن روسيا قادرة على رفع إنتاج النفط بما يصل إلى 300 ألف برميل يوميا وربما 500 ألف، من نحو 11.3 مليون برميل يوميا تنتجها حاليا.

لكن الصورة لم تكن قاتمة، حيث أشار نوفاك إلى أن موسكو لا تزال منفتحة على المزيد من التعاون مع منظمة أوبك لإعادة الاستقرار إلى سوق النفط.

وقال إن "الأبواب لم تغلق" وأن عدم توصل روسيا إلى اتفاق مع أوبك على تمديد خفض الإنتاج "لا يعني أنه لا يمكننا التعاون مستقبلا مع الدول المنضوية في تحالف أوبك+".

ودفع التوتر والمخاوف العالمية من حرب أسعار النفط، الرئيس الأميركي دونالد ترامب إلى إجراء مكالمة هاتفية مع ولي العهد السعودي الأمير محمد بن سلمان لبحث أسواق الطاقة العالمية.

كما تحدث وزير الخزانة الأميركي ستيفن منوتشين مع سفير روسيا لدى الولايات المتحدة وأكد له أن أسواق الطاقة بحاجة لأن تظل "منظمة" وسط تنامي المخاوف من أن الإنتاج الزائد من السعودية وروسيا قد يتسبب في إفلاس بعض منتجي النفط الصخري الأميركي ذي التكلفة الأعلى.

وتزيد طاقة الإنتاج، التي لوحت بها السعودية بنحو 300 ألف برميل عن طاقتها الإنتاجية القصوى البالغة 12 مليون برميل يوميا، وهو ما يشير إلى أن أرامكو قد تفرج أيضا عن خام من المخزون.

وقد تكون الرياض قد أخذت في حساباتها استئناف الإنتاج من حقول نفط مشتركة مع الكويت، والتي تصل طاقتها القصوى إلى أكثر من 500 ألف برميل يوميا.

وتضخ السعودية حوالي 9.7 مليون برميل يوميا منذ بضعة أشهر. وتخزن مئات الملايين من براميل النفط، ولذلك فإن باستطاعتها توفير إمدادات نفطية بما يفوق طاقتها الإنتاجية.

واستعادت أسعار النفط أمس جانبا من خسائرها بعد إشارة نوفاك إلى أن موسكو مستعدة لمناقشة إجراءات جديدة مع أوبك، في تلويح فعلي بغصن زيتون إلى الرياض.

لكن وزير الطاقة السعودي الأمير عبدالعزيز بن سلمان قابل الفكرة بصدود. وقال "لا أرى مبررا لعقد اجتماعات من شأنها فقط إظهار فشلنا في القيام بما هو مطلوب في أزمة كهذه وتبني الإجراءات الضرورية".

السعودية وروسيا.. من يصرخ أولا من آلام تراجع أسعار النفط

لندن - على مدى عقود كدس العملاقان النفطيان روسيا والسعودية احتياطيات مالية هائلة ستساعدهما على خوض حرب أسعار طويلة. لكن في لعبة عض الأصابع هذه، من سيصرخ أولا؟

انهارت أسعار النفط بمقدار الثلث بعد أن خفضت الرياض أسعار خاماتها وأعلنت أنها ستزيد الإنتاج، لتهوي أسهم شركتي النفط الوطنيتين أرامكو وروسنفت.

والبلدان هما أكبر مصدرين للنفط في العالم ولدى كل منهما احتياطات مالية كبيرة للوقاية من الصدمات الاقتصادية بينما يباهي كلا الخصمين بقدرته على الصمود.

تقول موسكو اليوم إن بوسعها تحمل أسعار النفط بين 25 و30 دولارا للبرميل لفترة تصل إلى 10 سنوات. في حين تستطيع الرياض تحمل تلك، عبر بيع المزيد من الخام لتخفيف الأثر عن إيراداتها.

غير أن حرب استنزاف ستكون مدمرة على أي حال وستجبر كلا البلدين على تغييرات اقتصادية صعبة كلما طالت. ويرى حسنين مالك، مدير استراتيجية الأسهم في تليمر أن الأمر يعتمد على حجم الألم الذي يستطيع كل جانب تحمله. ويضيف أن نقطة التعادل المالي السعودية، أي سعر النفط الذي يحقق ميزانية بلا عجز، تقع عند حوالي 80 دولارا للبرميل، بما يعادل ضعف نقطة التعادل لروسيا.

وتتمتع الرياض باحتياطيات أجنبية تبلغ 500 مليار دولار ونسبة منخفضة للدين إلى الناتج المحلي الإجمالي تبلغ 25 في المئة مما يتيح مجالا واسعا للاقتراض.

وقد تمكنت من اقتراض أكثر من 100 مليار دولار بالعملة الصعبة منذ 2016 لتعويض أثر انخفاض أسعار النفط.

وهوت سندات السعودية وأسهم أرامكو الاثنين بشكل حاد، كما انخفض الريال أمام الدولار في السوق الآجلة، لكنها استعادت معظم خسائرها أمس.

ومع تدني أسعار الفائدة العالمية والخفض الحديث المرشح للمزيد من التراجع، يمكن للرياض أن تطرق أبواب مستثمري أدوات الدين بأسعار رخيصة نسبيا بصرف النظر عن تقلبات السوق. لكن المشكلة بالنسبة للسعودية تتمثل في أن بقاء أسعار النفط منخفضة على نحو مستدام قد يكبح الإنفاق الحكومي على مشاريع ضمن مساعي ولي العهد الأمير محمد بن سلمان لتنويع موارد الاقتصاد.

وترى مونيكا مالك، كبير اقتصادي بنك أبوظبي التجاري، أنه في ظل تراجع أسعار النفط إلى أوائل نطاق الثلاثين دولارا للبرميل، فإن السعودية ستسجل عجزا في خانة العشرات كنسبة من الناتج الإجمالي هذا العام، ارتفاعا من 6.4 في المئة متوقعة في الميزانية.

أوليغ فيوجين

روسيا ستواجه تضخما وأسعار فائدة أعلى بسبب حرب الأسعار

أما روسيا فقد كدست في عهد فلاديمير بوتين احتياطيات بنحو 570 مليار دولار وحررت سعر صرف الروبل، مما يسمح له بالتجاوب السريع مع أوضاع السوق والانخفاض.

ويرى محللون أن موسكو في وضع أفضل بكثير لتحمل صدمة اقتصادية كتلك التي في 2014 عندما فرض الغرب عقوبات بسبب ضمها شبه جزيرة القرم من أوكرانيا، أو مثل التي في عام 2008 عندما عصفت بها الأزمة المالية العالمية.

وفي الأسبوع الماضي، قال وزير المالية أنطون سيلوانوف إن كثيرين انتقدوا في السابق مراكمة الاحتياطات المالية وقالوا إن موسكو "تكنز الذهب... لكن الوضع قد يتغير الآن وسنمول جميع النفقات التي تحملناها ونحن ملتزمون باستخدام صندوق الكنز هذا".

تشمل احتياطيات روسيا صندوق الثروة الوطني، البالغ حجمه 150 مليار دولار بما يعادل 9.2 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي للبلاد. وتقول وزارة المالية إنه يمكن استخدام الصندوق لتخفيف تراجع إيرادات النفط.

وأكد البنك المركزي أنه سيعلق مشتريات النقد الأجنبي لثلاثين يوما في محاولة لتخفيف الضغوط عن الروبل وأنه سيأخذ أوضاع السوق في الحسبان عند البت في المضي قدما في عطاءات السندات الحكومية المقومة بالروبل الروسي في المستقبل.

الأسواق تخفف من وطأة هلع الإثنين الأسود

تفاؤل بخطط تحفيز مالي عالمي

خففت أسواق المال العالمية من وطأة الهلع الذي كبدها خسائر فادحة الاثنين، بعد أن استعادت أسعار النفط بعض خسائرها، لكن الدعم الأكبر جاء من ترجيح تنفيذ السلطات المالية العالمية إجراءات تحفيزية للتخفيف من الأثر الاقتصادي لتفشي فايروس كورونا.

لندن - استعادت أسواق الأسهم حول العالم أمس بعض خسائر "الإثنين الأسود" الذي تكبّدت فيه أكبر خسائرها منذ أزمة عام 2008. وسرى بعض الارتياح مع ارتفاع أسعار النفط وبروز أمل جديد في اتخاذ إجراءات مالية عالمية لدعم النشاط الاقتصادي والاستهلاك.

وعند انتهاء التعاملات الأوروبية كانت أسعار النفط على ارتفاع يصل إلى 7 في المئة بعد أن كانت قد فقدت نحو ثلث قيمتها في اليوم السابق، في ظل انقسام الآراء بشأن آفاق التصعيد بين السعودية وروسيا بشأن تخفيضات الإنتاج.

وتمكّنت المؤشرات الرئيسية لأسواق الأسهم في اليابان وهونغ كونغ والصين من استعادة نحو ربع خسائر اليوم السابق، وهو ما حدث أيضا في الأسواق الأوروبية.

كما ارتفعت مؤشرات الأسهم الأميركية بعد تراجع قلق المستثمرين بفضل آمال بإجراءات تيسير نقدي منسقة لتفادي ركود عالمي بعد يوم من أكبر خسارة للسوق منذ الأزمة المالية.

وكانت الأسواق الخليجية الأكثر ارتفاعا بين الأسواق العالمية وتمكّن معظمها من استعادة نحو نصف خسائر اليومين الماضيين.

وارتفع مؤشر سوق "تداول" في السعودية، الأكبر في المنطقة، بنسبة 7.1 في المئة، بعد أن سهم شركة أرامكو النفطية من الارتفاع بنسبة قدره 9.9 في المئة، محققا أول مكسب له منذ عدة جلسات.

وجاء ارتفاع السهم بعد إعلان أرامكو أمس أنها سوف تزيد إنتاجها في شكل كبيربنحو 2.5 مليون برميل يوميا بدءا من أبريل ليصل إلى 12.3 مليون برميل يوميا.

وذكرت الشركة في إفصاح للبورصة أنها اتفقت مع عملائها على تزويدهم بتلك الكميات اعتبارا من مطلع الشهر القادم، وتتوقع الشركة أثرا ماليا إيجابيا على المدى الطويل.

وصعدت القيمة السوقية لشركة أرامكو السعودية، أكبر شركة نفط في العالم، بنحو 149 مليار دولار أمس معوضة أكثر من نصف خسائرها في آخر جلستين.

كانت القيمة السوقية للشركة قد هوت بنحو 248 مليار دولار في آخر جلستي تداول الأحد والاثنين في البورصة المحلية.

وارتفع مؤشر سوق دبي بنسبة 7.3 في المئة عند الإغلاق، بينما سجّل مؤشر سوق أبوظبي ارتفاعا بنسبة 5.5 في المئة.

وسجلت أيضا بورصة الكويت التي قامت السلطات المالية بتعليق التعامل فيها في اليومين الماضيين، ارتفاعا كبيرا في بداية التعاملات، لكنها أغلقت دون تغيير يذكر في نهاية التعاملات.

وكانت بورصة الكويت أكبر الخاسرين الأحد والاثنين حين سجّلت الحد الأقصى للخسائر عند 10 في المئة يوميا قبل إيقاف التعاملات.

واستعاد مؤشر سوق قطر جانبا من خسائره أمس حين ارتفع بنسبة 3.3 في المئة، وارتفعت بورصة البحرين بنسبة 1.2 في المئة، وبورصة سلطنة عمان بنسبة 0.2 في المئة.

وقال محمد زيدان خبير الأسواق في "ثينك ماركت" في دبي لوكالة الصحافة الفرنسية إن "السبب الرئيسي للانتعاش اليوم (الثلاثاء) هو ارتفاع أسعار النفط وانخفاض أسعار بعض الأسهم الكبيرة بشكل حاد لتصبح مربحة للغاية للمشترين".

واستمدت الأسواق العالمية بعض الأمل من تعهد الإدارة الأميركية باتخاذ تدابير "واسعة النطاق" لدعم الاقتصاد الأميركي الأمر الذي ولد شعوراً بالارتياح لدى المستثمرين.

ومن المتوقّع أيضا أن تعلن الحكومة اليابانية عن خطة مساعدة مالية للتعامل مع العواقب الاقتصادية لوباء كورونا.

كما عقد القادة الأوروبيون مؤتمرا عبر الفيديو أمس لتنسيق استجابتهم لأزمة فايروس كورونا، في وقت تتوقّع فيه الأسواق أن يتخذ البنك المركزي الأوروبي سلسلة تدابير قد يعلن عنها الخميس.

149

مليار دولار استعادتها القيمة السوقية لأرامكو بعد فقدانها 248 مليار دولار خلال يومين

ونقلت وكالة بلومبرغ الاقتصادية الألمانية عن كيوشيايشيجان، خبير شركة ميتسوبيشي يو.أف.جيه كوكوساي لإدارة الأصول، قوله إن "الأسواق ترحب بهذا النقاش حول اتخاذ تدابير مالية لدعم الاستهلاك والنشاط الاقتصادي".

وفي أسواق العملات عاد الدولار للارتفاع الثلاثاء بعد أن تكبّد خسائر ضخمة مقابل الين واليورو والفرنك السويسري، نتيجة تحول المستثمرون للتحلي بالأمل في اتخاذ إجراءات تحفيز عالمية للتخفيف من الأثر الاقتصادي لتفشي فايروس كورونا.

وقال وزير الخزانة الأميركي ستيفن منوتشين إن البيت الأبيض سيجتمع مع المسؤولين التنفيذيين للبنوك هذا الأسبوع في مؤشر على أن واشنطن ستطبق إجراءات لمواجهة مع تفشي الفايروس.

وهوى الدولار الاثنين على إثر أكبر انخفاض لأسعار النفط في يوم واحد في منذ حرب الخليج في 1991 بسبب حرب أسعار بين السعودية وروسيا.

ويخشى محللون من أن تحسن أسواق المال العالمية أمس قد يكون مؤقتا بسبب تباين التكهنات بشأن مستقبل تفشي فايروس كورونا، واتساع تأثيراته على مجمل أداء القطاعات الاقتصادية العالمية.

ويبدو مرجحا أن تتواصل تذبذبات الأسواق الحادة مع ارتفاع مخاوف تفشي الفايروس وانخفاضها لحين ظهور إشارات واضحة على إمكانية السيطرة عليه بشكل نهائي.

استراحة من مخاوف كورونا